(٤-٢)

دستور المنتصر أم دستور الشعب؟

د. عصام الخفاجي

أين يكمن عنصر التطمين فيما سبق؟

يكمن أولا، في أن أية إمكانية، إن أبقت المدرسة القومية العربية بناصرييها وبعثييها مثل تلك الإمكانية أصلا، لتقارب عربي . عربي، وكردي . كردي، وكردي . عربي، لن تمر بعد اليوم عبر الطرق البسماركية المشؤومة المزيفة للتأريخ، بابتلاع جماعة لجماعة أخرى، أو لكيان آخر، ولن تمر عبر إلغاء الهويات المكونة للمشاركين الطوعيين في تقارب كهذا. وبالتالي، فإن كان القومي العربي أو الكردي مخلصا حقا لمبادئه القومية، فإنني لا أدعوه إلى التخلي عنها، بل إلى إدراك أن الطريق الوحيد الممكن في عالم اليوم لتحقيق حلم كهذا يكمن في تقارب/تكتل عراقي، تركي، إيراني، سوري، لبناني، قد يتواصل فيما بعد مع الجزيرة والخليج إن اختارت شعوبها، منفردة أو مجتمعة، ذلك، وقد يتواصل مع الأردن، فلسطين، إسرائيل إن توصل هذا المثلث إلى سلام دائم يفرض على كل المجاورين الإقرار به واحترامه.

لمن سيذكر بتأريخ الحروب مع إيران، وتاريخ الهيمنة التركية على العرب، أقول إن خبرتي المتواضعة، كعراقي شرفته جامعة أوربية مرموقة بأن يدرس طلابا أوربيين مواد "تشكل الدول والأمم، الإتحاد الأوربي/التأريخ، ديناميكيات وآليات التطور، الاقتصاد والسياسة"، هذه الخبرة علمتني أن تأريخ أوربا منذ ١٨٦٠ وحتى ١٩٤٥ لم يكن غير تاريخ العداء والحروب بين فرنسا وألمانيا، وأن الإتحاد الأوربي لم يبدأ إلا كمحاولة للجم النزعة العدوانية لألمانيا. كان السؤال المؤرق للأوربيين بعد الحرب العالمية الثانية: أعلينا انتظار عشرين سنة أخرى، تبني ألمانيا نفسها خلالها لتعاود محاولاتها الحربية؟ أم نبحث عن طرق غير استعمارية، تخضع مناجم الفحم والحديد الألمانية، وهي عصب الصناعة بالطبع، لسيطرة مشتركة، فيما نؤمن لألمانيا منافذ إلى البحر، وهي الحجة التي استخدمها هتلر للهجوم على جيرانه (واستخدمها صدام في حربيه الخائبتين على إيران والكويت)؟

وهكذا، فإن ما ابتدأ في عام ١٩٤٨ كـ "لجنة الحديد والفحم الألمانية . الفرنسية المشتركة" تحول في عام ١٩٥٦ إلى "سوق أوربية مشتركة"، وصولا إلى الإتحاد الأوربي كما نعرفه اليوم. فهل ترقى الخلافات العراقية . الإيرانية إلى مستوى العداء السابق بين فرنسا وألمانيا؟ وهل بوسعنا تخيل وصول أوربا إلى ما وصلت إليه اليوم، من دون تحقيق أرقى وأوثق تعاون بين عمودي الإتحاد الأوربي: فرنسا وألمانيا؟ صداقة وتكامل بين شعوب متكافئة، يحتفظ فيها كل شعب بهويته وخصوصيته، ولا تمر العلاقات الوثيقة هذه عبر أي جسور نفوذ باسم أخوة طائفية أو قومية، فلا يتدخل الفرنسي الكاثوليكي في الشؤون الألمانية باسم الدفاع عن أشقاء كاثوليك في بافاريا، ولا يتدخل الألماني في شؤون النمسا باسم الأخوة القومية، بل يتلاقى الجميع بحثا عن سبل الدفاع الجماعي عن مصالحهم، وردع المخاطر التي تتهددهم مشتركين أو فرادى.

ولكم تساءل مئات ألوف المشرقيين الهاربين من اضطهاد أنظمة حكمهم التي تتكلم باسم الأمة العربية أو الإسلامية (وكثير من هؤلاء الضحايا قوميون أو إسلاميون)، وهم يعبرون بالقطارات فيصعب عليهم التعرف إن كانوا لا يزالون في فرنسا، أم لعلهم عبروا "الحدود" وباتوا في ألمانيا أو بلجيكا أو هولندا أو إيطاليا، لكم تساءلوا: أهذا هو مآل شعوب خاضت حروبا دموية عبر قرون وقرون، ليميز الواحد منها نفسه عن الآخر باسم القومية، وليتصارع البروتستانتي المسيحي مع الكاثوليكي المسيحي (وقبل ذلك مع أورثوذكس روسيا وبيزانطيا) حول من منهم يمثل "الدين الحق" ويستطيع احتكار المغانم، لكونه الممثل الشرعي الوحيد لله على الأرض؟ وأين نحن من هؤلاء؟ أم لعلنا ما نزال نعيش في عام ١٧٠٠، وربما ما قبله من عمر التاريخ العالمي، إذ نزعم نفاقا أننا أمة واحدة، لنتحارب حول أي من القوميين الأشاوس يقودها؟ ونزعم أننا دين واحد لنتحارب حول المذهب الإسلامي "الحقيقي"، بل ويتحارب أبناء المذهب الواحد حول المطامع، مدعين أنهم فقهاء ورعون يسعون إلى إعلاء راية دينهم، فيوضع مجتهد شيعي مرموق مثل آية الله منتظري في سجون الدولة الـ "شيعية" الإيرانية لأنه طالب بالديمقراطية، ويحرم الأزهر السني كتاب شيخه الأزهري علي عبد الرازق "الإسلام وأصول الحكم"، لأنه أثبت أن الإسلام لا يتعارض مع الملكية أو الجمهورية الدستورية؟

الهوية والإسلام

هنا أنتقل من مخاطبة أخوتي القوميين إلى مخاطبة أخوتي الإسلاميين، سنة كانوا أم شيعة.

تريدون علاقة متميزة مع العربية السعودية وإيران؟ أي عقلاني عراقي لا يريدها؟ لكن دروس التاريخ تقول بشكل قاطع إن علاقات كهذه لن تقوم ولن تستقيم إن مرت عبر موشور الطائفة والدين الذي يشوش الرؤيا، لتغدو العلاقة لا بين إيران والعراق، مثلا، بل بين حكم رجال دين شيعة هناك، وأنصارهم هنا. مثل ذلك مثل الدعوة القومية العربية التي بدأت بدعوى الأخوة والحدود المصطنعة، لتنتهي إلى نهايتها المنطقية: ما دامت الحدود مصطنعة، فلم لا نغزو الكويت (لمن لا يتذكر، ظهر رئيس الوزراء العراقي بعد شهر من احتلال الكويت على شاشات التلفزيون، ليبين كم اتسعت السواحل البحرية "العراقية"، وكم زاد احتياطي النفط العراقي لا العربي، نتيجة "الوحدة" مع "المحافظة التاسعة عشرة"، فكشف بذلك عن الأطماع "القطرية" التي تسربلت بالقومية العربية). ومادمنا أمة واحدة، فما الذي يمنعني من تقرير نظام الحكم الأكثر صلاحا لسوريا أو السعودية أو الأردن؟

نعم، لن يستقيم وضع العراق (أو السعودية أو إيران أو سوريا أو الكويت) إن لم نعترف بأننا أمم شقيقة ولكن مختلفة، تحتاج، أكثر من أوربا، إلى التنسيق والتكامل فيما بينها. وليست اللغة أو الدين هي ما يقربنا من بعضنا، بل هي الحقائق البسيطة التي تقول إن البصرة، جوهرة العراق المظلومة، ترتبط بالخليج، بسنّتها وشيعتها ومسيحييها، بألف وشيجة ووشيجة، وأن الكردي العراقي يشعر بالضيم إذ يمنع عن التواصل مع أخيه الكردي في تركيا وإيران، لأن مبدأ القومية العربية المقدس، الذي يجبرني على التوحد مع "شقيقي" في القومية في موريتانيا، يحيله إلى عميل إسرائيلي، وعنصر تهديم للأمم إذا أراد تواصلا مع "شقيقه" عبر مئات الأمتار في إيران، أو تركيا، أو سوريا. نعم، نحن نعيش في عصر القوميات، أيها الأخوة والأخوات، لكن المدرسة القومية العربية استندت منذ انطلاقتها إلى فكرة عدوانية، تكاد تكون عنصرية، مفادها أن هناك قوميات وقوميات. هناك قوميات لها حقوق أكثر من غيرها، لأن موقعها أكثر ستراتيجية، لأنها ترقد على منابع النفط...إلخ. ولم تعدم تلك الأفكار الحجج الداعمة لها، كالقول أن العربية لغة القرآن، مما يمنح العرب حقوقا ليست لغيرهم.

والآن لمن سيأتي ويقول: أتفق معك، ولذلك فإن الإسلام هو الحل، أقول: عذرا، الإسلام ليس الحل، بل إن رفع شعار كهذا سيضعف الإسلام وجاذبيته، ويدخل العراق في حلبة الصراعات الإقليمية.

يتساءل العراقي والعراقية: هل بذل أولادنا وآباؤنا، أحبتنا ورفاقنا، حيواتهم وحرياتهم من أجل أن نستبدل أسباب تكميم أفواهنا ومطاردتنا، بل وقتلنا من معاداة القومية العربية، ومبادئ الحزب القائد إلى معاداة الإسلام وأساطينه؟ وفي كلا الحالين، ليس المطروح للنقاش، في هذا السياق، الأسس الفكرية للمدرسة القومية العربية أو المدارس الإسلامية المختلفة، بل حصانة وعصمة البشر الذين يحق لهم تقرير "الجوهر الصحيح أو الحق" للدين وإرادة الله، وبالتالي تحديد من يتوافق أو يتعارض مع ذلك. تعالوا نتفق على بداهات، لا أظن أن رجل دين عاقل، ناهيك عن غيره، يعترض عليها: إن كنا نقول ألا عصمة لأي إنسان في عصرنا هذا، أيا كان موقعه ومركزه، فما الذي يميز رجل الدين عن غيره فيما يتعلق بالدين؟ يتميز في أنه متخصص أكثر من غيره في فهم الأحكام الشرعية لذلك الدين، وفي السعي لفهم نصوصه، والتنوع بين مذاهبه وطوائفه، وفي تكييف أحكامه مع واقع المجتمعات التي يعيش فيها. هل يخطئ الطبيب، أو المهندس، أو المحامي، مهما بلغت كفاءة هؤلاء في تشخيصهم وتحليلاتهم؟ بالطبع! وفي كل من الحالات السابقة، يؤدي الخطأ إلى مآس فردية تنتهي في أسوأ الأحوال إلى موت فردي. أما خطأ رجل الدين في تقديره السياسي، أو تعمده تشويه الوقائع أو تضليل الرأي العام، فيؤدي إلى كوارث يمكن أن يذهب ضحيتها عشرات، بل مئات الألوف.

هل يمكن لرجل الدين، أيا كانت طائفته، أن يرتكب رذائل كالتي ذكرنا أعلاه؟ بالطبع، إذا سلمنا أنه إنسان له مصالحه وشهواته ونقاط ضعفه، وإنه غير معصوم عن الخطأ. وما الذي أوصل العراقيين إلى الوقوع ضحايا الرأي السياسي لرجل الدين؟ طوال الفترة اللاحقة لسقوط نظام الإرهاب الصدامي، سمعنا مئات التصريحات والخطب من كل أصناف رجال الدين، تتحدث عن وحدة الشعب العراقي بكل طوائفه، وسمعنا أقوالا متكررة من سماحة السيد السيستاني تقول إنه ورجال الدين الشيعة لا يتدخلون في الشأن السياسي اليومي. فمن نصدق: أقوال وخطب رجال الدين السنة والشيعة؟ أم ممارساتهم اليومية التي زادت من حدة الاستقطاب والصراع الطائفي في العراق وقادتنا، سواء برضا رجال الدين ومعرفتهم، أم من دونها، وسواء كانت العواقب نتاج حسن نية رجال الدين أم سوئها، إلى شكل مستتر من ولاية الفقيه، لا يفيد معه الحديث عن رفض الطائفية بحجة أن رجل "ديننا" يتسامى فوق الطوائف، أو أنه أب للشعب العراقي، فيما رجال الدين الآخرون ليسوا كذلك.

باختصار شديد، دعونا نسمي الأسماء ونقول إن رجال السياسة العراقيين يتحملون إلى جانب سماحة السيد السيستاني، مسؤولية لا يستهان بها في إيصال حالة الاستقطاب الطائفي، إلى ما وصلنا إليه اليوم.

أولا، يتحمل السياسيون المسؤولية لأنهم تركوا المطالبة بالانتخابات، وهي حق مشروع ومقدس للعراقيين الذين خرجوا للتو من كابوس أعتى نظام قمعي، حين كانت الإدارة الأمريكية تريد تمرير محاولة اختيار القادة العراقيين بطريقة غير ديمقراطية، فتدخل سماحة السيد السيستاني راميا بثقله وراء فرض انتخابات الشعب لممثليه. نعم، كان السيد السيستاني أكثر ديمقراطية من قادة جاؤوا إلى الحكم باسم نقل العراق من الدكتاتورية. لكن تدخله في العملية السياسية، وإن كان في الاتجاه الصحيح ولصالح العملية الديمقراطية في العراق، فتح الباب، وفتح شهية رجال الدين لاستخدام اسم الجلالة في الترويج لمواقفهم السياسية، موحين للمواطنين أن كل ما يقولونه كلام منزل.

وفاقم من استقطاب الوضع الطائفي أن السياسيين، على اختلاف مشاربهم وأهوائهم، أخذوا يتقاطرون على مقر السيد السيستاني ويخرجون منه، ليعلنوا للملأ أنه بارك مواقفهم، والرجل لا ينطق بشيء يؤكد أو ينفي تلك الادعاءات، وبتنا نسمع منه دوريا أنه لا يتدخل في السياسة، وهو يتدخل في العملية باستمرار، وإنه لا يريد للأجانب التدخل في الشأن العراقي، والكل يعرف أنه غير عراقي، وإنه لا يريد للعراق الوقوع في الطائفية من دون أن يتساءل: كيف يطالب الشيعي بأن يدير رأسه نحو رجل دينه، ليأخذ المشورة في أمور السياسة التي قد لا يفقهها رجل الدين أكثر من غيره، ولا نتوقع أن يفعل العربي السني والمسيحي والأيزيدي والصابئي، إلخ... الشيء نفسه، محولين السياسة، وهي صراع وتنافس برامج تجمع السني والشيعي وغيرهما، في مقابل سني وشيعي وآخرين يؤيدون هذا الموقف أو ذاك، إلى لعبة يمارس من خلالها رجل الدين سلطة ليست له، وتلهب الاستقطاب الطائفي، كما هو حالنا اليوم؟

مؤسسات الفكر والرأي والسياسة الخارجية لأمريكا

(٤٤)

ثالثا/ مؤسسات الفكر والرأي الرئيسية

يقول جيمز ج. مكفان، من معهد أبحاث السياسة الخارجية: "تتعاظم مؤسسات الفكر والرأي في الولايات المتحدة، التي تعد ١٥٠٠ مؤسسة تقريباً، تشكيلة من النشاطات المتعلقة بالسياسة، وتحوي مجموعة منوعة من المؤسسات ذات الأشكال التنظيمية المتباينة."

ويقدم بيان الحقائق التالي لمحة موجزة عن تسع مؤسسات فكر ورأي أميركية تتراوح ميزانياتها ما بين ثلاثة ملايين وحوالي ثلاثين مليون دولار، ويتراوح عدد العاملين فيها ما بين خمسة وثلاثين ومئتي شخص. وقد تم اختيارها لتقديم تشكيلة ممثلة لوجهات النظر المختلفة.

معهد أميركان إنتربرايز - http://) www.aei.org)

تتلخص مهمة معهد أميركان إنتربرايز لأبحاث السياسة الخارجية، الذي تأسس سنة ١٩٤٣، في المحافظة على تعزيز أسس الحرية متمثلة في حكومة محددة السلطات، ومؤسسات أعمال خاصة، ومؤسسات ثقافية وسياسية حيوية، وسياسة خارجية ودفاع قومي قويين - وذلك من خلال الأبحاث العلمية، والنقاش المفتوح، وإصدار المطبوعات. ومعهد أميركان إنتربرايز مؤسسة غير حزبية تماما، ولا تتخذ مواقف مؤسساتية حول التشريعات قيد النظر أو حول المسائل السياسية الأخرى.

الهيكلية : يحكم المعهد مجلس أمناء من ٢٤ عضوا، مؤلف من رجال أعمال ومدراء تنفيذيين ماليين مرموقين. ويقوم بمراجعة برنامج الأبحاث والتعيينات لديه مجلس من المستشارين الأكاديميين يضم مجموعة من البحاثة البارزين من خارج المعهد. ويدير الرئيس كريستوفر سي. ديموث عمليات المعهد اليومية. ويعمل في المعهد حوالى خمسين بحاثة وزميلاً مقيما، ولديه شبكة تعد في صفوفها أكثر من مئة باحث مساعد في الجامعات الأميركية ومعاهد السياسة.

يبرز معهد أميركان بوصفه إنتربرايز منظمة مستقلة لا تبغي الربح، تتلقى الدعم المالي بالدرجة الأولى من المنح والمساهمات التي تقدمها المؤسسات الوقفية، والشركات، والأفراد. وقد بلغت ميزانيته في سنة ٢٠٠٠ سبعة عشر مليون دولار.

مؤسسة كارنيغي الوقفية للسلام العالمي http://) www.ceip.org)

مؤسسة كارنيغي الوقفية للسلام العالمي، تأسست سنة ١٩١٠، وهي منظمة خاصة، لا تبغي الربح، مكرسة لدفع عجلة التعاون بين الأمم وتشجيع تعاطي الولايات المتحدة بشكل نشط في الشؤون الدولية. ويقوم الشركاء في المؤسسة بصياغة مقاربات جديدة للسياسة، وذلك من خلال الأبحاث والمطبوعات، والاجتماعات، وفي بعض الأحيان، من خلال إنشاء مؤسسات وشبكات دولية جديدة.

ومن حيث الهيكلية يدير المؤسسة ويوجه مبادرات أبحاثها مجلس أمناء مؤلف من ٢٣ من الشخصيات البارزة في مجالي الأعمال والحياة العامة الأميركيين. وتشرف الرئيسة جيسيكا ت. ماثيوز على عمليات المؤسسة اليومية. ويبلغ عدد العاملين في مكتب المؤسسة في واشنطن ١٠٠ شخص، كما يعمل نحو أربعين باحثاً روسياً في مكتبها في موسكو.

ومن حيث التمويل للمؤسسة ميزانية سنوية تبلغ ١٨,٣ مليون دولار. وهي تحصل على معظم تمويلها من الهبات وإيرادات الإيجارات والمطبوعات، بما فيها مجلة فورين بوليسي، وهي من أبرز مجلات السياسة والاقتصاد الدوليين في العالم.

معهد كاتو http://) www.cato.org)

يسعى معهد كاتو، الذي تأسس سنة ١٩٧٧ كمؤسسة أبحاث غير ربحية في السياسة العامة، إلى توسيع حدود النقاش حول السياسة العامة لإفساح المجال أمام دراسة المبادئ التقليدية للسياسة الأميركية وتتركز على الحكومة المحدودة السلطات والحرية الفردية والأسواق الحرة والسلام. ويجاهد المعهد، في سبيل بلوغ هذا الهدف، لتحقيق اهتمام واشتراك عامة أفراد الشعب بشكل أكبر في مسائل السياسة وتحديد الدور الصحيح للحكومة.

ومن حيث الهيكلية المعهد مجلس إدارة مؤلف من ١٥ عضوا من رجال الأعمال المحترفين، ويعمل فيه نحو ٩٠ موظفاً بدوام كامل، و ٦٠ باحثاً مساعداً و١٦ زميلا، فضلاً عن المتدربين المقيمين. ويشرف الرئيس والمؤسس إدوارد ايتش. كراين على عمليات المعهد اليومية.

التمويل: للحفاظ على استقلاليته، لا يقبل معهد كاتو الذي تبلغ نفقات عملياته ١٥ مليون دولار سنوياً، الأموال أو الهبات من الحكومة للحفاظ على استقلاليته أما المتبرعون فيشملون الأفراد، والشركات، والمؤسسات الوقفية. ويتم تأمين إيرادات أخرى من بيع المطبوعات ومن رسوم المؤتمرات.

مركز دراسات منع انتشار الأسلحة. http://) cns.miis.edu)

يسعى مركز دراسات منع انتشار الأسلحة، الذي أسسه سنة ١٩٨٩ مديره الحالي، الدكتور وليام بوتر، إلى مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل عن طريق تدريب الجيل القادم من خبراء منع الانتشار، وعن طريق نشر المعلومات والتحليلات في حينها. ومركز دراسات منع انتشار الأسلحة، القائم في معهد مونتيري للدراسات الدولية، هو أكبر منظمة غير حكومية في الولايات المتحدة مكرسة حصرياً للأبحاث والتدريب حول قضايا منع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ومن حيث الهيكلية لدى المركز أكثر من ٦٥ موظفاً يعملون بدوام كامل، وما يزيد عن ٦٥ مساعد بحاثة من طلاب الدراسات العليا يقيمون في مونتيري، بولاية كاليفورنيا، وفي واشنطن العاصمة، وفي ألماتي في كازاخستان. ويقوم مجلس استشاري دولي - يضم مشترعين من الولايات المتحدة وروسيا، وسفراء سابقين، ورسميين من الأمم المتحدة، وخبراء مرموقين في منع انتشار الأسلحة، ومدراء شركات- بالاجتماع مرتين كل عام لمراجعة برامج ونشاطات المركز. وفضلاً عن ذلك، أسس المركز مجموعة مونتيري لاستراتيجية منع انتشار الأسلحة، وهي هيئة من الخبراء الدوليين تجتمع بشكل منتظم لوضع توصيات حول السياسة العامة.

ومركز دراسات منع انتشار الأسلحة، الذي تبلغ ميزانيته السنوية ٥,٦ مليون دولار، هو هو مؤسسة تعليمية لا تبغي الربح، تتلقى الدعم من تبرعات الأفراد، والمؤسسات الوقفية، والشركات، وهو يصدر مجلة منع انتشار الأسلحة ثلاث مرات في السنة.

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية http://) www.csis.org)

ظل نشاط مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية مكرساً منذ أربعة عقود لتزويد قادة العالم بوجهات نظر استراتيجية متبصرة

- مع حلول سياسية —بشأن القضايا العالمية الراهنة والناشئة. ويساعد المركز في تطوير سياسة عامة قومية ودولية عن طريق خلق وجهات نظر استراتيجية متبصرة، وإنشاء شبكات استراتيجية، وصياغة حلول سياسية، وإعداد قادة اليوم والغد.

ومن حيث الهيكلية يرأس المركز رئيسه ومديره التنفيذي جون دجيه. هامري، وهو نائب سابق لوزير الدفاع، ويديره مجلس أمناء يرأسه السيناتور السابق سام نان، ويتألف من مجموعة من الشخصيات البارزة من القطاعين العام والخاص. ويعمل في المركز ١٩٠ باحثاً.

ومن حيث التمويل تشكل مساهمات الشركات والمؤسسات الوقفية والأفراد ٨٥ بالمئة من الإيرادات اللازمة لتغطية ميزانية المركز التي بلغت ٥،١٧ مليون دولار في عام ٢٠٠١، ويحصل على أموال إضافية من مداخيل الهبات الوقفية، و العقود الحكومية، ومبيعات المطبوعات.

مجلس العلاقات الخارجية http://) www.cfr.org)

مجلس العلاقات الخارجية، الذي تأسس سنة ١٩٢١، منظمة غير حزبية، مؤلفة من أعضاء، ومركز أبحاث، ودار نشر. والمجلس مكرس لزيادة فهم أميركا للعالم والمشاركة في تقديم الأفكار لسياسة أميركا الخارجية. ويحقق المجلس ذلك بصورة رئيسية عن طريق تشجيع المناظرات والمناقشات البناءة، وتوضيح القضايا العالمية، وإصدار مجلة فورين أفيرز الرائدة التي تعنى بالقضايا العالمية.

ومن حيث الهيكلية يحكم المجلس مجلس إدارة مؤلف من ٣١ عضوا. وتشغل منصب رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي لزلي ايتش. غلب. ويعمل في المجلس حوالى ٢٠٠ شخص بمن فيهم ٧٥ زميلا. أما أعضاؤه (حوالي ٤٠٠٠ يتم اختيارهم عن طريق التعيين) فموزعون بصورة شبه متساوية بين نيويورك، وواشنطن العاصمة، وباقي أنحاء البلاد.

ومن حيث التمويل المجلس منظمة مستقلة، معفاة من الضرائب، تُمولها اشتراكات وتبرعات الأعضاء، ومنح المؤسسات الوقفية والأفراد، ومساهمات الشركات، ومداخيل الهبات الوقفية الخاصة به. ويبلغ مجمل ميزانيته للسنة المالية الحالية ٦,٢٩ مليون دولار.

مؤسسة هيريتيج http://) www.heritage.org)

مؤسسة هيريتيج، التي تأسست سنة ١٩٧٣، منظمة للأبحاث والتعليم رسالتها صياغة ودعم سياسات عامة محافظة قائمة على مبادئ الأعمال الحرة، والحكومة المحدودة السلطات، والحريات الفردية، والقيم الأميركية التقليدية، والدفاع القومي القوي. وتنتج المؤسسة أبحاثاً وتولد حلولاً تتوافق مع معتقداتها وتسوقها لدى الكونغرس، والسلطة التنفيذية، ووسائل الإعلام، وغيرها من الجهات.

ومن حيث الهيكلية يحكم المؤسسة مجلس أمناء مؤلف من ١٩ عضواً يشرف على ١٨٥ موظفا، بمن فيهم ٧٥ خبيرا في مجموعة واسعة من القضايا السياسية المحلية والدولية. ويشرف على عمليات المؤسسة اليومية الرئيس إدوين ج. فولنر.

ومن حيث التمويل تستند مؤسسة هيريتيج، في ميزانيتها السنوية البالغة ٢٨,٤ مليون دولار، إلى مساهمات أعضائها بما في ذلك الشركات، وأكثر من ٢٠٠ ألف فرد آخرين في أنحاء الولايات المتحدة المختلفة.

معهد هدسون http://) www.hudson.org)

ينتج معهد هدسون، الذي تأسس سنة ١٩٦١، أبحاثاً مستقلة ذات نوعية ممتازة، ويسعى للمشاركة بجرأة في النقاش حول أفكار السياسة العامة. ويعمل معهد هدسون على تقديم المشورة والإرشاد لتغيير السياسة، واضعاً أفكاره موضع التطبيق حيثما أمكن ذلك إلى جانب أفكار القادة الآخرين في المجتمعات، وقطاع الأعمال، والمنظمات التي لا تبغي الربح، والحكومة. ورسالة المعهد هي أن يكون المصدر الأول للأبحاث التطبيقيةالمتعلقة بالتحديات السياسية المستديمة.

ومن حيث الهيكلية وَسّع معهد هدسون حيز نشاطه سنة ١٩٨٤ عن طريق تأمين فريق أبحاث متنوع وذي نفوذ. ويحتفظ المعهد، الذي يعمل فيه ٧٥ موظفاً، بمركزه الرئيسي في إنديانابوليس بولاية إنديانا، كما يدير أيضاً مكتباً في واشنطن العاصمة ومكاتب تابعة له في أرجاء الولايات المتحدة المختلفة. ويشرف على المعهد رئيسه هربرت آي. لندن ونائبان للرئيس، واحد في إنديانابوليس والثاني في واشنطن العاصمة، ويوجه عمله مجلس أمناء.

أما من حيث التمويل فأن معهد هدسون الذي تبلغ ميزانيته السنوية ٧ ملايين دولار، منظمة لا تبغي الربح تعتمد بالدرجة الأولى على تبرعات الأفراد، والمؤسسات الوقفية، والشركات.

مؤسسة نيو أميركا الوقفية http://) www.newamerica.net)

غاية مؤسسة نيو أميركا الوقفية، أو أميركا الجديدة، التي تأسست في كانون الثاني ١٩٩٩، هي إيصال أصوات وأفكار جديدة إلى صلب الخطاب العام في البلاد. وهي تستثمر جهودها، معتمدة نهجاً يماثل ما يعرف بـ "الرأسمال المخاطر"، في أفراد استثنائيين وأفكار سياسية تتجاوز النطاق السياسي التقليدي. وترعى المؤسسة مجموعة واسعة من الأبحاث والدراسات المنشورة والمؤتمرات والنشاطات حول أهم قضايا الساعة.

ومن حيث الهيكلية: مؤسسة نيو أميركا الوقفية، التي يعمل فيها ٣٥ شخصاً، مؤسسة مستقلة، غير حزبية، لا تبغي الربح، تعنى بالسياسة العامة. وقد ولدت فكرتها من خلال عمل تعاوني قامت به مجموعة متنوعة متعددة الأجيال، من المثقفين والقادة المدنيين والمدراء التنفيذيين في مؤسسات الأعمال. ويرأس مجلس إدارة نيو أميركا الوقفية جيمس فالوز، في حين أن تيد هالستد هو الرئيس المؤسس للمنظمة ومديرها التنفيذي العام.

التمويل: تعتمد مؤسسة نيو أميركا الوقفية، التي تبلغ ميزانيتها السنوية ٣ ملايين دولار، بالدرجة الأولى على منح وهبات المؤسسات الوقفية، والشركات، والأفراد، وعلى الإيرادات التي تحققها مبيعات مطبوعاتها.